

المؤتمر السنوي السادس لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي:

الجيل والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي

تونس، أيلول/ سبتمبر 2017

الورقة المرجعية

يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمره السنوي لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي في دورته السادسة، في أواسط أيلول/ سبتمبر 2017. ويتناول المؤتمر قضية الشباب، منطلقاً من عدّها واحدةً من مرتكزات الأزمة الاجتماعية التي تضرب أطناب العالم العربي، وأنها ربما تكون البعد الأبرز في مشهد إخفاق ثورات الربيع العربي، وانحسار مشروعها للانتقال السياسي الذي جاء في 2011 مدفوعاً بحراك جيلي واسع قوامه الشباب.

يمثل هذا المؤتمر امتداداً للتقليد العلمي للمركز في عقد مؤتمر خريف كل عام يُعنى بقضية الديمقراطية. وهو يتكامل مع الدورات السابقة التي اهتمت الدورتان الأوليان منها بدور الإسلاميين وتجاربيهم وتصوراتهم للمواطنة؛ وتناولت الدورة الثالثة قضية الطائفية في المشرق العربي؛ واهتمت الرابعة بمسألة العنف في المجتمعات العربية؛ أما الدورة الخامسة التي انعقدت العام الماضي، فقد ناقشت موضوع الجيوش ودورها في مراحل التحول الديمقراطي.

إلى جانب هذا، يندرج مؤتمر هذا العام في سياق مشروع "التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في المنطقة العربية" الذي أطلقه المركز. وهو يحاول تقديم مقاربة معمقة تجمع ثلاث دوائر للاهتمام النظري والتطبيقي في حقل العلوم السياسية بخاصة، وعموم العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهي: الشباب، والديمقراطية، والثورات.

وبالتفصيل، سيعمل المؤتمر على ثلاثة خطوط متداخلة: "الجيل" أو "الشباب" بوصفه أداة أو مقولة تفسيرية للثورات التي أطاحت نظم الاستبداد في المنطقة العربية، والشباب من حيث هم أحد المكونات الفعلية في الحراك

ورقة خلفية

الثوري ومسار الانتقال الديمقراطي، وأخيرًا، فهم الشباب لما جرى أو مقارنته له. ولذلك، يطمح المؤتمر إلى أن يكون في أحد جوانبه فضاءً لاستعراض مدى واسع من الطروحات التي يعمل عليها شباب الباحثات والباحثين العرب عن الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، سواء أكانوا من المنتمين إلى الدوائر الأكاديمية ومراكز البحوث أم طلاب الدراسات العليا.

الإطار العام

منذ انطلاقة الربيع العربي لم يكن مستغربًا أن تتجه عناية البحث السوسيولوجي والسياسي إلى فئة الشباب، ودراسة توجهاتها وأنماط حركتها؛ فالحال أنّ هذه الفئة العمرية كانت الأكثر تحملاً لأشكال الغبن الاجتماعي والإقصاء السياسي قبل الخروج الكبير إلى الميادين. ولم تتغير الحال إلى الأفضل فيما بعد الثورات؛ إذ بدت العلاقة بين النظم الجديدة وجيل الثورات علاقةً مأزومةً إلى حدٍ بعيد، راوحت بين مغازلة المثل والقيم التي يتطلع إليها الشباب، وقهر تلك التطلعات تحت ركام الفشل ومُرّ التجربة التي مرت بها الثورات. وعلى الرغم من حدوث نقلة على مسار المشاركة الشبابية، فقد انحسرت موجتها سريعًا، ليحل محلها عجزٌ مركّب يعيق المؤسسات السياسية والاجتماعية عن استيعاب تطلعات الشباب وحيوية أفكارهم.

وقد حاولت طروحات عدة تفسير هذا العجز عن إنتاج سياسات ناجزة لتمكين الشباب، وبيّنت صور استبعادهم من دوائر الفعل السياسي وأنماطها، لكن زاحمتها في الاهتمام البحثي الأبعاد الأمنية لقضية هذه الفئة. ويتبدى هذا بالخصوص في الاهتمام البحثي الراهن الذي، وإن شهد طفرةً محدودةً من العناية بحراك الشباب العربي وأنماط تفكيره المستحدثة وفهم توجهاته، ارتد إلى تلك التخوم التقليدية التي طالما عنيت بالبحث عن "الاستقرار"، أي استقرار، والتي تنظر إلى الشباب بوصفه ظاهرةً خطيرةً تفنّد تطلعاته التجريبية، مركزةً في تصاعد الغضب الواسع بينهم فيما بعد الثورات، وموجهةً اهتمامها إلى ظواهر العنف السياسي والعمل المسلح دون الغوص في أسبابه. ولا تبذل جهدًا معتبرًا في محاولة الإمساك برؤية تركيبية، تفكك منابع هذا الخطر إن صحّت النظرة إليه وفقًا لهذا الباحث.

ودون تقليل من مخاطر توجهات نتجت من عرقلة الثورات العربية وتعثراتها، واستشرت في أوساط الشباب، وأخذًا في الاعتبار انحسار ذلك الأفق الذي منحهم أملًا في مستقبل بديل بإمكانه ترجمة تطلعاتهم التي حملوها في الميادين إلى واقع ملموس، يسعى المؤتمر إلى فتح الباب لعرض ومناقشة طروحات معمقة حول دور الجيل

ورقة خلفية

في الحراك الاجتماعي الراهن، وملامحه، وتقسيماته الطبقيّة والفئويّة، مع بيان طبيعته وموقعه من قضية الديمقراطية وعمليات الانتقال، خصوصًا وأنّه قد خاض تجربةً ملهمةً في التغيير السياسي والاجتماعي، دارت بين أحوالٍ رسمها تجاسر الأمل حينًا، وانكساره حينًا آخر.

أما الاهتمام النظري الراهن بتجربة الربيع العربي وخصوصًا ما تعلق بسؤال الديمقراطية فقد صار موجةً عالميةً؛ إذ أتى الربيع متممًا لنصف قرنٍ من الدراسة في حقل الانتقال الديمقراطي؛ الحقل الذي بات مركبًا ومتسعًا طرحت بذوره في أوائل الستينيات من القرن الماضي في كتاب **الإنسان السياسي: القواعد الاجتماعية للسياسة** لعالم الاجتماع الأميركي سيمور مارتن ليبست، ثم بحث مواطنه ديفيد روستو في أوائل السبعينيات بعنوان **الانتقال إلى الديمقراطية: نحو نموذج دينامي**، فضلًا عن كتابات روبرت دال في الفترة نفسها خصوصًا كتابه **بولياركي: أو حكم الأكثرية**. وجميعها سبقت موجة تحولات جذرية شهدتها جنوب أوروبا في منتصف السبعينيات، ثم جاءت موجة من الدراسات مصاحبةً انهيار الاتحاد السوفياتي ودخول دول الكتلة الشرقية على إثره في موجة من تحولات جذرية شملت النظم والأيديولوجيات والتوجهات الاقتصادية.

في الدراسات الخاصة بالانتقال الديمقراطي ومجمل المدرسة الانتقالية، كان الاعتناء بالجيل بوصفه وحدةً تحليليةً محدودًا للغاية. ولم يُعن فحص التصورات عن الديمقراطية وإستراتيجيات الحراك صوبها بهذه الفئنة. ولم تكن العناية بالثورات من بعدها الديموغرافي وأثر تصورات الجيل الثائر في رسم صورة الديمقراطية محلًا لجهدٍ واسع للفهم والتحليل. وفي رأينا، لا يمكن فهم أطروحة الثورة، وهي الضلع الثالث المكمل لمثلث الاهتمام البحثي في هذا المؤتمر، من دون طرحها جليًا وبعيون الفاعلين الذين نشطوا مع غيرهم في تشكيل المشهد الثوري وتجلياته، ومن عاصروهم ممّن يشغلون على فهم ظاهرة الثورة والتحول الديمقراطي في بلداننا العربية.

الثورة ههنا بوصفها مشروعًا للحرية، رأى الشباب عندما أتوا إلى الميادين استحالة تصوّره دون السياسة، ما يستدعي تصور حنة آرندت عن تلازم الحرية والسياسة، وانعدام تصور ممكن للحرية خارج إطار المجال السياسي. ومن ثم، رأى هؤلاء الشباب الحرية ممارسةً للوجود في المجال العام، وضمن إطار السياسة بمعناها الواسع (الأوسع من ذلك الهامش الديمقراطي والإصلاحات الشكلية التي طرحت طيلة العقد السابق على الثورات).

من الضروري فهم كيف نفّض الشباب الحركي وهم الحرية بغير مجتمع، وكيف تجاوز عقودًا من العزوف عن تمثّلها، في رؤية واسعة ومتكاملة بين السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ورقة خلفية

لقد وضعت الثورات أمامنا قضية الوعي الجيلي بوصفها مركزًا لخلق الحدث الثوري، وبالخصوص حين أظهرت تناقض الوعي بالحرية وعزلة الذات، ودلت بالحراك الشبابي أنّ مكانها - أي الحرية - هو الفاعلية الاجتماعية، والالتقاء بالآخرين. كان هذا الجيل جيل التلاقي الاجتماعي بامتياز؛ بشبكاتة الافتراضية وحركاته الاجتماعية. وقد قدّم تصوّره للحرية في الإطار الديمقراطي، بوصفه ممارسة وجود للإرادة العاقلة ضمن المجال السياسي. بما رسم لهم حيّزًا للفعل التحرري النضالي في مواجهة إرادة التسلط والعبث والاستحواذ والإذعان، تلك التي تستلب عقل الناس وتزيّف وعيهم، وتحدّ من حرية التفكير عبر الإيهام والمخاتلة، بحيث يتوهمون أنّهم أحرار بينما هم يبرزون تحت عبودية مستترة.

ضمن هذه المساحات الثلاث شهدنا حراكًا واسعًا للشباب يستأهل البحث والدرس.

وإذا ما فهمنا الثورة بوصفها فعلًا لقوة اجتماعية في مواجهة قوة اجتماعية أخرى، فلنا أن ننظر إلى الجيل بوصفه ترجمةً لقوة اجتماعية. وإذا ما أدركنا الثورة على نحوٍ مركب بوصفها عملية أبعد من حدث الميادين واللحظات المبهرة لإسقاط الشعب للديكتاتور، أي صيرورة للتاريخ تعيد تشكيل الأنساق الاجتماعية، فسيكون من الضروري فحص أسئلة الواقع المعقد والتعددي الذي أراد في خلاله الجيل تحقيق إرادة هذه القوة الثائرة الطامحة إلى واقع بديل، بما يمكن من دراسة عالم إدراكات الشباب وتعاطيهم مع الواقع بتشابكاته الإثنية والعرقية والطبقية والجهوية، ومراوحته بين معطيات الداخل وتدخلات القوى الإقليمية، وما تعلق بذلك من فرص وتحديات.

إنّ فهم العلاقة بين الديمقراطية والجيل في سياق الثورة يجعل من درس إستراتيجيات حشد القدرات الخلاقة لفاعلي الثورة، في مواجهة المهيمنين، أمرًا ضروريًا. لا يمكننا اكتشاف أثر تفاؤل الإرادة لدى هذا الجيل، وما بشرّ به من إمكانية لبناء مسار جديد للمجتمع، وطرح بنى اجتماعية بديلة دون الغوص في فهم إستراتيجياته لخوض صراعات السلطة والثروة والمعرفة.

وإلى جانب هذا سيميز المؤتمر، على المستوى المنهجي الإجرائي، بين الشباب بوصفهم قوةً ثوريةً مغيرةً والشباب بوصفهم جزءًا من ديناميكية الانتقال، الشباب بوصفهم عنصرًا في إسقاط الاستبداد والشباب بوصفهم عنصرًا في إدارة مرحلة الانتقال. وهنا، يتعلّق الأمر بالواقع والتصور: كيف تصوّر الشباب المرحلة الانتقالية؟ وكيف كان موقعهم الفعلي منها؟

ورقة خلفية

محاور المؤتمر

تقترح لجنة المؤتمر خمسة محاور عامة للمؤتمر، هي:

1. ديموغرافيا الثورات العربية

يرصد تقرير التنمية الإنسانية العربية الأخير الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بلوغ الشريحة العمرية (15-29) سنة التي تمثل بحسب تعريف التقرير شريحة الشباب ما يقارب ثلث السكان في العالم العربي. ولا يزال العالم العربي عاجزاً عن جمع ما يسميه التقرير بالعوائد الديموغرافية لهذه الطاقة البشرية، بل يمضي في أزماته في مسار الهدر لفرص استثمارها. ما شهدته العقود الأخيرة من تغير كبير نسبياً في التركيبة العمرية للمجتمعات العربية، وخصوصاً الذي عبّر عن انتقال ديموغرافي أتى أثره على المناحي السياسية والاقتصادية.

ويرهن التقرير الخروج من الأزمة الراهنة بتمكين الشباب ودمجهم في الجهد التنموي على مختلف المستويات. لقد أظهر تضاعف كتلة الفئة الشابة ومشكلات مجال التشغيل ومدى توافر فرص التأهيل والتعليم لهذه الفئة، الفجوة بين اتساع العرض الديموغرافي وضيق الطلب على العمل والإنتاج، في صورة قضية البطالة المتفاقمة، بما يكشف عن مأزق التنمية وسياساتها والإشكاليات الأكثر جذرية لأزمة المجتمعات العربية.

إنّ الرهان على دور الشباب في عملية التحول الاجتماعي - السياسي ليس جديداً؛ فمن المعروف أنّ الحركات السياسية التي قامت منذ الثلاثينيات في أكثر من بلد عربي اتسمت بأنها حركات شباب، لكن طرحها المميز في وقتنا الراهن يصدر عن أنّ فئة الشباب صارت الأكبر بالنسبة إلى الفئات العمرية الأخرى في مرحلة الانتقال الديموغرافي التي تشهدها مجتمعاتنا، ما يستوجب بحسب التقرير إدخال تغييرات جذرية على البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية العربية، تنزع مسببات إقصاء الشباب وتسمح بإعادة دمجهم في المجال السياسي، وبأن ينشطوا اقتصادياً عبر فرص حقيقية للمشاركة، في ظل استثمارات تنموية تصبّ لمصلحة هذه الفئة، بالخصوص في مجالات التعليم والصحة والتشغيل والخدمات الاجتماعية. ولا ينفصل الأمر عن قضية إحلال السلم المجتمعي؛ فدور الشباب في مسعى إنجازه أساسي وضروري.

ورقة خلفية

تُطرح هنا الأسئلة التالية: ما هو أثر الانتقال الديموغرافي في ثورات الربيع العربي وطبيعة فاعليها؟ وأمام هذا الملمح هل يجب إعادة التفكير في منظورنا عن موقع الشباب في عملية التغيير الاجتماعي ومن ثم الثورات؟ وما تشير إليه إحصاءات التحول الديموغرافي وما تبيّنه من خصائص مميزة لهذه الكتلة، هل هو نتاج تحولات في التعليم وفي اتجاهات التفكير وأنماط السلوك، وفي طبيعة التصور عن الذات والمجتمع والعالم؟ أم ماذا؟ وهل يعزز هذا النظر بروز مفردة الجيل بوصفها وحدة تحليل في سياق فهم التغيير الذي جرى مع الربيع العربي وما حدث من بعد سقوط الديكتاتور في بلدانه؟ تظلّ البيانات المتعلقة بمسائل البطالة واستفحال التفاوت والفقر وسوء التوزيع وحتى التمييز الجهوي والطائفي، ومأزق التشغيل واستحداث الأعمال وضمان فرص العمل، ذات بعد جيلي. فهل كان هذا مدخلاً أثار في الثورات وفي مسارات الانتقال الديمقراطي؟ وفي ضوء تجربة الربيع العربي، هل يصحّ عزوُّ مسائل العنف وعدم الاستقرار إلى هذه الطفرة الديموغرافية، بحسب ما ذهب إليه بعض الكتابات؟ أم أنّ طرحها الصائب هو عدم إمكانية تجاهلها في سياق مرحلة الانتقال الديموغرافي في البنية الاجتماعية - السكانية العربية العامة، من حيث أن كل شيء يجري في وسط السكان؟ كما يتضمن السؤال ما يتعلق بأدوار الجنسين، وقضية النوع في سياق الحراك الثوري، وفي خلال أطوار الانتقال؛ فهل كنّا بالفعل إزاء "نسوية ثورية"؟ وهل يمكن رصد رؤى نسوية طوّرت في هذا الخصوص وتفاعلت مع قضايا التغيير الاجتماعي فيما بعد الثورات؟ بالمجمل، فإنّ النظر من منظور الديموغرافيا يتقاطع مع العوامل السوسيو اقتصادية التي عززت/ أعاققت الثورات، ما يولد قائمةً من الأسئلة البحثية الجديدة بالدراسة.

2. التصور الجيلي للتحول صوب الديمقراطية، تعريفًا ومحتوى ومآلاً

تطرح في هذا المحور من باب مقارنة أسئلة عن مدى إمكانية تطوير منظور نقدي للنماذج المعرفية الغربية المتسيدة لحقل التحول الديمقراطي. واستنادًا إلى ما مثّله تجربة الربيع العربي في هذا الخصوص، يعاد السؤال عن مدى صدقية القول بالاستثناء العربي، وطرح تفسيرات لحالة التعثر الديمقراطي من الزعم بوجود "خصوصية عربية" مزعومة مانعة. وهو ما يحفز التساؤل أيضًا عن مرتكزات تأسيس الديمقراطية من منظور الجيل التائر. وهل برز في هذا المنحى مفهوم عربي للديمقراطية يعكس هذه البنية الفكرية؟

ورقة خلفية

3. النخب الشابة وطبيعة الممارسة الجيلية للسياسة

يعرّج بنا النظر في الأطر الأيديولوجية التي رسمت الملامح الفكرية للصراع في مرحلة الانتقال على مشهد الاستقطاب وسط النخب الثائرة والقوى الملتحقة بالثورة، والتساؤل عن صدقية نسب النزعة الاستقطابية والميل إلى العنف ممارسةً وخطاباً إلى الجيل الثائر، ومدى اتساق هذا مع ما نراه من عزل في المقابل للحديث عن الشباب في معرض تناول القدرة التوافقية والائتلافية للنخب في خلال مرحلة الانتقال.

إنّ ظواهر الحوار والعمل السلمي والحراك العنيف وما تستند إليه من بنية قيمية وتنظيمية تستغرق هذا المحور. فما هي طبيعة المكون القيادي للحركات الاجتماعية والروابط والمبادرات التي حرّكها الشباب في خضم الثورات، وخصوصاً في دائرة الطلاب والعمال؟ ونتساءل عن ماهية ثقافة القيادة التي عكستها الممارسة. ويطرح هنا السؤال عن دور الفاعلين السياسيين في ممارسات الاستحواذ والإقصاء التي استغلّت عبر مرحلة الانتقال بعد سقوط المستبدّين، وأعاقت الوصول إلى أرضية وطنية للتوافق حول المستقبل الديمقراطي. وهل كان لهذا الإقصاء مستوى جيلي؟ وكيف حدث النكوص عن دعوات تمكين الشباب التي ملأت الفضاء الاجتماعي بعيد سقوط الديكتاتور؟ ولماذا؟ هل حدث لأسباب لا يمكن نسبها إلى عامل جيلي؟ أم هي بعض من آثاره؟ وفي هذا جزء يبحث عن نوازع النخب التقليدية المتولدة عن طبيعتها وانتظاماتها ومزاياها ومصالحها وحوافزها، وإستراتيجيات حركتها. وهل جرى تبادل الممارسة الإقصائية؟ فالمكون النخبوي ضمن الجيل الثائر عانى الممارسات ذاتها التي انتقدها لدى الأجيال الأكبر ونخبة القوى التقليدية. وعموماً، هل ثمة مقولات عن النخبة ودورها يجب أن تراجع في هذا السياق؟ وما محددات المكون النخبوي في ذلك الجيل؟ وكيف برزت فاعليتها الاجتماعية - السياسية؟

4. الفاعلية الحركية والتغيير

يتعلق هذا المحور بتفسير ظاهرة الحركات الاجتماعية المتولدة بين هذا الجيل، وفهم إستراتيجيات الفعل الجماعي التي جرى تبنيها في مراحل التمهيد للربيع ومع اندلاع شرارة ثوراته وبعد سقوط المستبدّين.

يظل فهم الثقافة التنظيمية لدى من قادوا هذه الثورات أمراً ضرورياً؛ فالبنية الحركية التشابكية والأفقية والتفاعلية التي نشطوا من خلالها لم تكن مغايرةً ما اعتادت عليه ساحة الفعل السياسي العربي في هياكلها التنظيمية

ورقة خلفية

الهرمية (البيروقراطية) التي وسمت الأحزاب التقليدية وآثارها فحسب، بل إنها ربطت كذلك بين معطيات التكنولوجيا والأيدولوجيا، في عالم متشابك تتدفق فيه المعلومات.

إنّ فهم آليات بناء الجامعة السياسية لهذا الجيل الذي قاد الثورة يمثل ضرورةً في هذا المقام.

غير أنّ السؤال يمتد إلى ساحة الثقافي، ومدى صحة مقولة "ثقافة الجيل" وتعلقها بعوامل التكنولوجيا الاتصالية الجديدة، بوصفها تتخطى حدود التكنولوجيا بالمعنى الضيق إلى كونها تكنولوجيا معرفية. فالبشر في تغييرهم وسائل اتصالاتهم يغيرون أنماط سلوكهم وأفكارهم وطرق عيشهم أيضًا.

إذن، هل أتيح لهذا الجيل ما يمكن عدّه معرفةً "تحريرية" دفعت بكوامن الثورة الاجتماعية والسياسية إلى التفجر؟ يتعلق الأمر بإعادة النظر في تقييمنا أثر الفعل الاتصالي في بيئة الإعلام الشبكي الاجتماعي العربي وأنماط التفكير الجديدة فيه. تلك أسئلة تتقاطع فيها عوامل اللغة والخطاب والصورة والمجاز في سياق رؤية الذات والعالم من منظور ثوري وجيلي.

السؤال الآخر هو: ما هي التمايزات المصلحية والأيدولوجية بين الحركات؟ وهل يشي الحراك الذي فجر الثورات العربية بوجود عامل جيلي؟ وما هي صور الحراك الجيلي وكيفيات انتظامه وهياكله وتكتيكات حركته؟ ويستدعي هذا طرح السؤال حول طبيعة القيم والثقافة السياسية التي توطر أداء الحركات السياسية وتحكم توجهاتها.

5. السياسات العامة لتمكين الشباب

يتعلق هذا المحور بجانب السياسات العامة ودورها في ظاهرة تهميش الشباب، في الدول التي تعثرت فيها الثورات ودفعت بالشباب إلى مسارات الانزواء أو الهروب إلى الهجرة أو العنف ومسارته الراديكالية، أو في تلك التي نجت جزئيًا من مصير الانقسامات والاقنتال الأهلي وانهيار الدولة، وخاضت انتقالًا معقولًا كتونس. لماذا لا تزال سياسات الانتقال وإعادة البناء عاجزةً عن استيعاب الشباب ومعيقه انخراطهم في العمل السياسي والاجتماعي؟ ويتعلق الأمر أيضًا بنوعية سياسات الشباب في العالم العربي التي بقيت على الرغم من الثورات، فوقيةً متشككةً غير مرحبة بهم، لا تنظر إلى الشباب بوصفهم مقدرةً وطاقةً بقدر ما تنظر إليهم بوصفهم مشكلةً يجب تقليص آثارها. وينبني ذلك كله على أنّ العنف لم يكن وليد الثورات، بل وليد تعثرات المسار الديمقراطي

ورقة خلفية

وإخفاقاته والانقلاب عليه، أو تمرّغه بوحل الصراع الأهلي. فما هي مآلات الفشل في حفز طاقة الشباب، وآثار إعاقة فرص الاستثمار فيهم عبر برامج بناء القدرات وخلق الكوادر السياسية والتنمية الواعية؟ وما هي السياسات التنموية القابلة لاستيعاب مخرجات هذا البرنامج في ظل مآزق السياسات التنموية الراهنة وإخفاق نماذجها، ومساهمتها في تعميق الفجوة الاجتماعية والسياسية والجهوية، واستئثار فئات اجتماعية محدودة بالسيطرة على موارد الثروة والسلطة؟ هل سيعيد هذا الجيل تكييف نفسه مضطراً مع الاستبداد العائد؟ أم سيرتد إلى أطر التفكير الانعزالي مفضلاً السلبية الاجتماعية التي يراهن عليها البعض ويتوقعها؟ أم سيجدد الحراك الفاعل مرةً أخرى؟ وأي مسار لهذا الحراك؟ هل بمبادلة الانخراط السياسي بالانضواء في المسارات الراديكالية العنيفة؟ (على منوال ما يجري في بلدان الربيع التي تردت إلى حالة الحرب الأهلية) أم سيخلق الشباب موجةً جديدةً للثورة الديمقراطية (تستعيد لحظة الربيع العربي)؟

المشاركة في المؤتمر

يسعى المؤتمر إلى تقديم مداخلة نقدية واسعة لظاهرة التحول الديمقراطي، ومن ثم يطمح إلى اجتذاب تلك المداخلات التي تعتني بالنظر المقارن، عبر خبرتي تونس ومصر بالخصوص، وهما محل لأولويات عمل المشروع العلمي الذي دشّنه المركز في 2016، عن التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في المنطقة العربية، وبخبرات متقاطعة من الدول العربية التي مرت بتجربة الثورات وتعثرت، أو تلك البلدان التي تمضي على طريق الإصلاح الديمقراطي، وبما يوسع حدود النظر إلى خبرات متنوعة إقليمية ودولية.

ويستهدف المؤتمر مشاركة واسعة من الباحثات والباحثين الشبان من أصحاب الاختصاص الذين لهم إسهام علمي سابق في القضايا محل البحث النظري والتطبيقي. ويتطلع كذلك إلى كلّ المؤسسات والمراكز البحثية المعنية بدعوة باحثيها للمشاركة في المؤتمر. كما يدعو طلاب الدراسات العليا والمتدرّجين حديثاً في المراكز البحثية العربية والدولية ممن يشتغلون على موضوعات تلائم محاور المؤتمر للتقدم بمشاركاتهم البحثية. وسيقع الاختيار على تلك المقترحات التي تكشف عن أصالة بحثية مع قوة الطرح النقدي، واعتماد المراجعة والفحص النظري لآخر المستجدات البحثية، والاعتماد على مستوى فائق من المعلومات وتنوّع المصادر.